



(التدخل). إذ من شأن السمة التي تميز المجتمعات الحديثة - سمة «التعددية» - أن تكون سمة سيالة بدالة، وجهد المرء أن يكون محايدا في هذه الصيرورة السائلة أمر شديد العسر. إذ على الدولة الليبرالية اليوم أن تسعى سعيا إلى تغيير وتبيئة وتكييف سياسات وقوانين ومؤسسات مع أنماط التعددية التي ما تفتأ تظهر وتتجدد كل يوم وتتشكل التشكل الأحدث. فليس يكفي القول بأن مؤسسة ما مؤسسة محايدة لأنها لما أنشئت لم تكن موجهة إلى تزكية طريقة عيش بعينها على حساب طرق عيش منافسة أو مضادة أو مباينة. وما يهم هو ما إذا كانت هذه المؤسسة (أو القانون أو السياسة) تشجع تشجيعا غير مبرر وغير مسوغ طرقا للعيش على حساب أخريات، ولا تترك للناس من بديل أو مخرج أو مهرب أو اختيار.

على أن المؤلف يميز بين مبدأ «التسامح» ومبدأ «الاحترام». وهو يذهب إلى القول بأن المواطنين أسوياء، لكن لا بمعنى أن عليهم بالضرورة أن «يحترموا» اختلافاتهم، اللهم إلا في حال ظهور أحوال غير متسامحة. بمعنى أن ملاءمة أو تبيئة أو تكييف الاختلاف أمر يمكن أن يحدث من غير أن يستدعي بالضرورة احترام الاختلاف. إذ يمكن للمواطن ألا يعتبر عوائد الغير محتاجة إلى أن تحظى لديه بالاحترام، حتى وإن كان يعتبر أن من حق هذا الغير أن تكون له تلك العوائد. على الأفراد إذن أن «يتسامحوا» مع العوائد التي تتحداهم. هو ذا المطلب الأدنى من التسامح: احترام أو عدم مبالاة اتجاه ألوان الاختلافات التي يجدها المواطنون أمامهم. وبحسب هذا الاعتبار يكون التسامح أمر إباحة، وذلك بمعنيين: بمعنى أنه يؤهل حامله إلى ممارسة طرقهم في الحياة من غير عائق يعوقهم؛ وبمعنى أنه يؤهل المتسامحين إلى حمل سلطة التدخل سلبيا لدواعي تخصصهم وبطريقتهم المخصوصة.

يعترف المؤلف في خاتمة الكتاب بأن التسامح لن يحل كل قضايا التعددية، ومعياريا لن يكون هو الشيء الوحيد الذي يهم. لكن يرى أن التسامح يستحق احترامنا بما أنه يوفر لنا أنصاف وأوسع ملاءمة وتكييف للتعدد المعقد الموجود في الواقع والذي لا محالة سوف يستمر في المجتمعات المعاصرة.

كتاب جدير بالقراءة لما حواه من أسلوب سلس، وعرض مبسط، ولغة واضحة. ولما أفاد به من تأريخ لهذا المفهوم، وربطه بالحاضر، ووقوف على تطبيقاته العملية، دون إيغال في النظر، وبإيراد أمثلة حية؛ بحيث يمكن عده من أفضل المداخل إلى مفهوم «التسامح» وإلى ما بات يعرف اليوم في الأدبيات السياسية باسم «سياسة التسامح».

عنوان الكتاب: احترام التسامح

Respecting Toleration

اسم المؤلف: Peter Balint

دار النشر: Oxford University Press

سنة النشر: ٢٠١٧

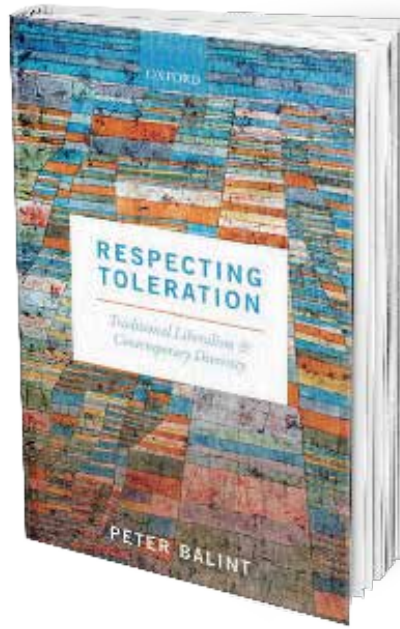
عدد الفصول: خمسة، فضلا عن مقدمة وخاتمة ولائحة

مراجع وكشاف اصطلاحات

لغة الكتاب: الإنجليزية

عدد الصفحات: ١٦٧

* أكاديمي مغربي



تضييق؛ إما أن يعمد «الفاعل» إلى عدم المبالاة اتجاه الأنظار أو الأفعال المخالفة أو المعارضة، أو أن يلجأ إلى احترام الاختلاف.

ويركز المؤلف على الحل الثاني. التسامح الامتناعي. ويلج على ضرورة فهمه بالمعنى «الوصفي» وليس بالمعنى «الأخلاقي». والمسوغ هنا عملي براجماتي، وما كان هو مسوغا مبدئيا أخلاقيا. ذلك أن التصورات الأخلاقية عن التسامح عسيرة، كما أنها نظرية فحسب لا تلعب أي دور في الواقع العياني، فضلا عن أنها تفضل في معالجة المشاكل الحقيقية المتعلقة بعدم التسامح. ولا ينكر المؤلف الصعوبات التي تعترض مفهوم «التسامح» - وهي الصعوبات التي تصير واضحة إذا ما نحن اعتبرنا العدد العديد من أفعال عدم التسامح - لكن المؤلف يدعونا إلى مزيد فهم لمبدأ «التسامح» عمليا وفعليا وليس نظريا وتأمليا.

وعلى المستوى الاعتباري، يحتاج المؤلف على أن وجه «الخير» في التسامح. أو قل «خيرية التسامح» أو بلغة القدماء «خيرورة التسامح». إنما تكمن في ما يتيح من «حرية». وهذا لا يعني أن التسامح يحقق دوما «الخير» للجماعة، وأنه ينبغي أن يكون بلا حدود تحده، ولكن يعني أن من شأن حامل السلطة أن يعوق تحقيق ضرب من الحرية ... والتسامح يكون ذا قيمة بقدر ما تكون هذه الحرية نفسها ذات قيمة.

وبغاية تحقيق خيرية التسامح، فإن على الدولة أن تمارس ضربا من «عدم الاهتمام الإيجابي» أو من «اللامبالاة الإيجابية»؛ بمعنى ألا تتدخل في نمط عيش الناس وفي قيمهم وفي فهمهم للحياة ما أمكنها ذلك، وأن تتركهم وحريرتهم ما ساع لها ذلك، وأن تدعهم وشأنهم متى أتبع لها ذلك؛ اللهم إلا في حدود تدخل ضئيلة ونادرة، وذلك باعتبار أن عدم الاهتمام الإيجابي - أو إذا ما نحن عبرنا عنه إيجابيا هذه المرة: حياد الدولة اتجاه العقائد والفلسفات وأنماط العيش المختلفة - هو أول وسيلة لتحقيق التسامح. والحال أن هذا الضرب من الحياد السياسي ما كان مجرد أمر تافه مهمل يرفضه رفضا باتا أصحاب القول بالتعدد الثقافي وبحقوق الجماعات المختلفة. إنما الحياد ينبغي أن يكون إيجابيا أكثر من أن يبقى أبدأ الدهر في مجمله سلبيا (عدم

على الدول الليبرالية المتسامحة التي رغم أن لها سلطان التدخل تدخلا سلبيا ضد الاعتراض عليها، فإنها قليلا ما تعترض. والتسامح إنما هو حد أدنى مهم يوفر الحرية لكل الأطراف بما قد لا يحققه الاحترام. فالتسامح معياريا هو الذي من شأنه أن يحظى بالأفضلية. وهو على أية حال أفضل من البدائل المقترحة.

أخيرا، ثمة تحد ثالث يواجه مبدأ «التسامح» الليبرالي هو ما يسميه المؤلف «تحدي الحياد». فحواه أن التسامح والحياد الليبراليين مبدآن لا يتوافقان، فالتسامح يعني تسامح أغلبية مع نمط عيش أقلية، رغم أنها قد تحكم عليه حكما سلبيا، لكن الحياد هو الحياد الذي لا تعمد فيه الدولة إلى الحكم على سبل العيش المختلفة. وجواب المؤلف أن في هذا التحدي يبدو أن ثمة سوء فهم للتسامح وللحياد معا. كلاهما له ضرب من الحدود التي يقف عندها فلا يتعداها؛ لا دولة يمكن أن تكون محايدة أو متسامحة أمام كل أشكال التعدد الممكنة. والدولة الليبرالية ينبغي أن تكون محايدة، في أبعد الأحوال، مع طرق العيش التي تحترم العدل، ولكن من المحتمل أن تكون أيضا متسامحة إلى حد معين. مع عدد لا بأس به من سبل العيش. وسبل العيش التي لا تكون الدولة محايدة اتجاهها ستكون، إذا كان الأمر داخل حدود التسامح، خاضعة لمبدأ التسامح، وذلك بامتناع الدولة الليبرالية عن التدخل في شؤون الجماعات. ومن ثمة، يمكن لدولة ليبرالية أن تكون محايدة وفي نفس الوقت متسامحة.

تحديد أطروحة الكتاب إيجابيا:

التسامح بالامتناع

يخلص المؤلف إلى إثبات أطروحته التي يدافع عنها دفاعا مستميتا ويحشد مئات الأمثلة وعشرات الاستدلالات للذود عنها؛ لا زالت مبادئ الليبرالية التقليدية، ولا سيما ما خص منها مبدأ «التسامح»، صالحة للتطبيق اليوم، بل هي التي تحقق أفضل من كل المبادئ التي اقترحت بديلا عنها - مثل مبدأ «الحق في الاختلاف»، ومبدأ «الاحترام»، ومبدأ «الاعتراف» - ما يعد «الخير» الخاص بعيش كل جماعة تعددية لنمط حياتها بما تراه موافقا لها ومناسبا لحالتها. كلا، لا يعد مفهوم «التسامح» مفهوما «مزعجا» و«محرجا» لليبرالية اليوم. إذ حين يفهم فهما حقا لا يمتسي، على خلاف ما يدعيه منتقدوه، مفهوما مثيرا للمشاكل، بل هو عند المؤلف، وعلى الضد من ذلك تماما، «مفهوم متماسك منسجم» لملاءمة كل «تعدد»، وتدبير كل «تنوع» وإيالة كل «اختلاف».

وهكذا، على مستوى المفاهيم، يحاج صاحب الكتاب على أن ثمة دلالات مختلفة لمفهوم «التسامح» تنطبق على المجال السياسي؛ ذلك أن التسامح من حيث هو ممارسة سياسية عامة - ما يعرف في أدبيات الفكر والفلسفة السياسيين باسم «سياسة التسامح» - والمتمثل في ما يسميه «التسامح الامتناعي» أو «التسامح بالامتناع عن التدخل» - حيث تمتنع الدولة عن التدخل في أسلوب حياة من يخالف أسلوب حياة السواد الأعظم، هو المفهوم الأساس. وهذا يعني، أصلا، أن يوصف «فاعل» ما - الدولة أو المواطنون - بأنه «متسامح» إذا ما كان هو - قصديا - حامل لسلطة التدخل سلبيا - في مكنته وسلطانه التدخل ولا يتدخل بل يدع الأشياء تسير على ما هي به من تخالف. وذلك بصرف النظر عما إذا كان الاعتراض على قواعد السواد الأعظم موجودا أم لا. وهذا الموقف يسمح بإمكانات ثلاثة تسع ولا



احترام التسامح الليبرالية التقليدية والتعددية المعاصرة ليتر بالينت

محمد الشيخ *

يتمتع موضوع هذا الكتاب - التسامح - من مجالي الفكر السياسي والفلسفة السياسية، لكن صاحبه أراد لهذا الموضوع - الجديد/ القديم - ألا يكون من اهتمام المنظرين السياسيين وفلاسفة السياسة حصرا وألا يسمي عليهم حكرا، وإنما أن تصير له تطبيق يمكن أن يساعد صناع السياسة والمشرعين (ص. ١٤٤). ومن ثمة التحليلات الموسعة والأمثلة الكثيرة الواردة في الكتاب عن المشاكل والصعوبات المتعلقة بتطبيق مبدأ «التسامح» هذا.

يتكون الكتاب من خمسة فصول (مقدمة: ٢-٦)، فضلا عن مقدمة (مقدمة: ١) وخاتمة (مقدمة: ٧) ولائحة مصادر ومراجع وكشاف اصطلاحات. وغاية الكتاب هي الدفاع عن «سياسة التسامح» - مثلا وممارسة - وذلك في إجابة عن القضايا الشائكة التي تولدت عن التعددية الموجودة في الديمقراطيات المعاصرة (ص. ٢)، والتي لا تضم فقط تعددا في الدين والثقافة والإثنية، وإنما تحتوي أيضا على تعددية في العرق والجنس والتصورات الأخلاقية وأنماط العيش.

إنما يتطلب بعض «الاحترام» الإيجابي وبعض «الاعتراف». فضلا على مبدأ «التسامح» يعلن هؤلاء مبدأ «الاحترام» و«الاعتراف».

ويدلل صاحب الكتاب ردا على هذا الاعتراض بأن لا حاجة بنا إلى تكييف النظرية الليبرالية أو تبني «ليبرالية جديدة» تحترم الاختلاف. ولا شك عنده أن أولئك الذين انتقدوا ما عدوه فشل الليبرالية في التعامل مع مطالب التعددية كانت لهم بعض الاستبصارات القيمة، لكن ما نسوه أو أسوه هو أن دعاة الليبرالية التقليدية كانوا قد قدموا جوابهم على هذا الاعتراض، بأن مفهوم «التسامح» يسع كل أشكال «التعددية»، ففيه كفاية، ولا حاجة إلى إضافة مبادئ جديدة كالاحترام والاعتراف. ذلك أنه إذا ما نحن سهرنا على أن يحيا الأفراد حياتهم على النحو الذي يرتضوه أو يروه مناسباً، فإن أنصف طريقة لتدبير التعددية ليست تتم عبر أفعال متفردة: الاحترام والاعتراف، وإنما عبر تطبيق نشيط ومنسجم لمبدأ «الحيادية» من لدن الدولة، وبالتشجيع على خلق استعداد لدى المواطنين بأن يكونوا متسامحين إزاء بعضهم البعض. فمبدأ «التسامح» و«الحيادية» هو الأقدر. حسب المؤلف. على تحقيق خير الناس الليبرالي الأساسي المتمثل في فعلهم ما يريدون فعله، بدل مبدأ «الاعتراف» و«احترام الاختلاف». ومن ثمة، فإن التسامح الليبرالي هو الذي ينبغي أن يحترم من لدن المشرعين وصناع القرار السياسي، وليس احترام اختلافات الناس. أكانوا أكثرية أم أقلية.

وأما التحدي الثاني الذي يواجه مبدأ «التسامح» فهو التحدي الذي يسميه المؤلف «تحدي الاستبدادية». والذي عند من يشهرون هذا التحدي أن من شأن الاعتراض على طريق العيش السائد أن يعوق السلطة وأن يزعجها، وأن التسامح أبعد ما يكون عن المثال المطلوب. وحسب هذا التصور، فإن من أمر من يملك السلطة أن يعترض على وجود الغير أو على الأقل على جانب منه ... ورد المؤلف على هؤلاء، أنه بينما التسامح يمكنه أن يتضمن كلا من السلطة والاعتراض عليها، فإن الاعتراض لا يكون سمة ضرورية ولا يوجد في كل حال حال. وهذا ينطبق بالأولى

المخالفة للسواد الأعظم أو لغيره - إلى التسامح من حيث هو حياد الدولة اتجاه عقائد وفلسفات وسبل عيش مواطنيها. وهكذا، أمسى منطق التسامح الجديد هو: لئن لم يكن على الدولة أن يوجد لها سلطان على أرواح الشعب، فإنه ليس لها فحسب أن تمتنع عن التدخل في أنماط عيش أولئك الذين يخالفونها، وإنما ينبغي ألا يكون لها موقف بالكل. وبهذا، يظهر أنه ما أن تم تطبيق مبدأ «التسامح» على ما يتجاوز أمر الدين وشأن العقيدة ولا ينحصر فيه وفيها، حتى صرنا أمام مفهوم أجد هو مفهوم «الحياد».

بناء على هذه اللامحات التاريخية التي يقدمها المؤلف عن تاريخ مفهوم «التسامح» ومختلف «النقلات» في الدلالة التي طرأت عليه، يركز كتابه بأكمله على ما يسميه «التحديات» التي تواجه مفهوم «التسامح» الليبرالي التقليدي اليوم، وهل يا ترى بقيت له نجاعة استعمال وتطبيق في مجتمعات اليوم التي أمست بالتعريف مجتمعات تعددية؛ أي مجتمعات تحكمها «واقعة التعدد»، حتى قال الفيلسوف الأمريكي الشهير جون راولز (١٩٢١-٢٠٠٢) - صاحب أحد أهم كتب الفلسفة السياسية في القرن العشرين «نظرية العدالة» (١٩٧١) - بأن لا فكر سياسي أو فلسفة في السياسة والحقوق يمكنها أن تفلح اليوم إذا هي لم تنطلق من «مسلمة»، أن المجتمعات الغربية أمست «مجتمعات تعددية»، وأن أحادية الاعتقاد والفلسفة ونمط العيش ما عادت تتناسب مع واقع هذه المجتمعات التعددي.

تحديد أطروحة الكتاب سلباً:
التسامح والاحترام والاختلاف والاعتراف
يحصن المؤلف هذه التحديات التي باتت تواجه مفهوم «التسامح» كما هو متداول في الفكر والممارسة الليبراليين في ثلاثة:

يسمي مؤلف الكتاب التحدي الأول باسم «تحدي التعدد الثقافي». ويرى أن أصحابه يذهبون إلى الاعتراض على المقاربة الليبرالية التقليدية للتعددية، بما في ذلك مبادئ «التسامح» و«الحياد»، من حيث كونها فشلت في ملاءمة حقوق الأقليات الملاءمة المناسبة، وأن ملاءمة منصفة واستدماجا غير استتباعي للأقليات في المجتمعات التعددية

ويذكرنا صاحب الكتاب أن تاريخ مفهوم «التسامح» تاريخ ثر غني. وهو مفهوم تعلق - في تاريخ الغرب - أول ما تعلق (في القرنين السادس عشر والسابع عشر) بأمر تدبير الاختلافات الدينية أكثر من غيرها من أوجه الاختلافات العرقية والثقافية والفلسفية والسياسية.. لكن، في عصر الأنوار (القرن الثامن عشر) حدثت نقلة كبيرة في هذا المفهوم من التركيز على الدين وتدبير أمر تبايناته إلى الاهتمام بالضمير عامة، بل امتدت لكي تشمل حرية الفكر أيضا (ص. ١٤). فكان أن انتقل الفكر الغربي في التسامح من نموذج حاكم يدين بعقيدة معينة ويسامح رعايا يدينون بعقائد أخرى، بما لم يكن من شأنه أن يساعدنا على تطوير الممارسة المعاصرة للتسامح، إلى نموذج الحاكم المحايد الذي لا ينصر أية عقيدة كانت ما كانت عقيدة أغلبية أم عقيدة أقلية، بل يقف منها كلها بمبعد ومنأى ومعزل؛ أي بحياد. ومن ثمة، يرى المؤلف أن من لوازم التسامح في زمننا هذا فكرة الحياد.

ولقد كان «مفكرو التسامح» طيلة تاريخ هذا المفهوم الذي تطور بالخصوص ما بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر هم عالم اللاهوت ودارس الإنجيل الفرنسي البروتستانتي سيبستيان كاستيليون (١٥١٥-١٦٦٣) وعالم اللاهوت والقس الأمريكي الشمالي روجيه وليامس (١٦٠٣-١٦٨٤)، فضلا عن الأسماء المعروفة للقارئ العربي من أنظار الفيلسوف الهولندي باروخ اسبينوزا (١٦٣٢-١٦٧٧) والفيلسوف الإنجليزي جون لوك (١٦٣٢-١٧٠٤) والفكر الفرنسي بيير بايل (١٦٤٧-١٧٠٦) إلى حدود أحد آخر أكبر مفكري التسامح في القرن التاسع عشر جون ستوارت مل (١٨٠٦-١٨٧٣) هذا الذي كان قد رأى أن «المجتمع المتسامح» إنما يقتضي وجود «مواطنين متسامحين» كما يستدعي وجود «دولة متسامحة». وقد اهتدى إلى فكرة أن ليس للدولة مشروعية استعمال سلطتها في ما وراء بعض الحدود المسموح بها، كما ليس للأكثرية أن تفرض نمط عيشها على الأقلية وفق منطق «ديكتاتورية الأغلبية»؛ فكان أن تم الانتقال من نظرية التسامح بوصفه امتناعا - امتناع الدولة السليبي عن التدخل في أساليب الحياة